



معيار المراجعة رقم 250 - مراعاة القوانين و اللوائح عند مراجعة قوائم مالية

معيار المراجعة رقم 250 - مراعاة القوانين و اللوائح عند مراجعة قوائم مالية

اصدر السيد الأستاذ الدكتور محمود محيي الدين قرارا وزاريا رقم 166 لعام 2008 بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الاخرى ، والتي تحل محل معايير المراجعة المصرية السابق اصدارها فى سبتمبر 2000 ويبلغ عدد المعايير التى صدر بشأنها القرار الوزارى (38) معياراً وإطار عاماً لتكتمل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متوافقة مع معايير المراجعة الدولية.

وإن القصد من اصدار المعايير المصرية للمراجعة، ومعايير المحاسبة المصرية التى تم اصدارها من قبل هو ارساء قواعد محددة لكيفية تناول معالجات التطبيقات المحاسبية وما يرتبط بها من أعمال مراجعة وتدقيق الحسابات.

إضغط هنا لتحميل معيار المراجعة رقم 250 - مراعاة القوانين و اللوائح عند مراجعة قوائم مالية